

أجندة الاتحاد الأوروبي الجديدة لجنوب البحر الأبيض المتوسط: آفاق للمغرب¹

نزهة علوي محمدي

زميلة أولى،

مركز السياسات للجنوب الجديد. المغرب.

بعد 25 عامًا، لا تزال
منطقة البحر الأبيض
المتوسط الجغرافية
تخضع للتفكير
بهدف إقامة علاقة
الجوار الاستراتيجية
هذه بثبات ومعالجة
التقدم المحرز في
التحديات الجديدة.

بعد أكثر من 25 عامًا من إطلاق الشراكة الأوروبية المتوسطية في مؤتمر برشلونة عام 1995، لا تزال المنطقة الجغرافية المتوسطية تخضع لتفكير وتصور الاتحاد الأوروبي بهدف ترسيخ علاقة الجوار الاستراتيجية هذه ومعالجة تقدم التحديات الكامنة.

ومنذ ذلك الحين، شهد الإطار الأورو-متوسطي العديد من المبادرات كمراحل على المسار الذي ادعي أنه نتيجة تفكير مشترك، أي حوار بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط حول مستقبل العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وجواره الجنوبي.

وهكذا، في حالة المغرب، فإن اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي في عام 2000 سبقت بعدة سنوات إطلاق سياسة الجوار الأوروبية (ENP) في عام 2004 وتنفيذ الوضع المتقدم للمغرب في الفضاء المتوسطي في عام 2008. في الواقع، تعكس هذه العملية المتطورة اهتمام الاتحاد الأوروبي بتحديد إطار تم تكييفه لإدارة علاقاته مع الجوار الجنوبي - بعد التوسعات المتتالية للاتحاد الأوروبي - ولكن أيضًا وبشكل أساسي لإعادة تموضع نفسه سياسيًا واستراتيجيًا على الجانب الجنوبي. من خلال مشاركته النشطة في مختلف المنتديات الأورو-متوسطية (المنتدى المتوسطي، المنتدى 5+5)، يسعى المغرب بدوره دائمًا إلى تحقيق معاملة مختلفة في علاقاته مع الاتحاد الأوروبي. إن تعزيز المكتسبات وفتح الآفاق نحو المسؤولية المشتركة والقرار المشترك هي من بين المكونات الرئيسية للنهج المغربي من أجل دفع عملية التكامل الأورو-متوسطي.

1. المقابلات المستخدمة في هذا المقال أجراها يوسف الجاي، مساعد باحث في الاقتصاد، مركز السياسات للجنوب الجديد PCNS.

أدت التغييرات الجيوسياسية في المنطقة إلى قيام الاتحاد الأوروبي بإعادة تقييم محتويات وطريقة إدارة سياسة الجوار الأوروبية في عامي 2011 و2015 من أجل مواجهة التحديات التي فرضها الجوار المتغير. ولكن هذا الاهتمام بالتكيف والتجديد سار جنبًا إلى جنب مع استجواب دول الجنوب حول ضعف مشاركتها في وضع تصور ومراقبة الشراكة الأوروبية المتوسطة والفعالية المحدودة لإدماجها لضمان مساحة من القيم المشتركة والازدهار المشترك. يمكننا من الآن فصاعدًا التفكير في فعالية نهج الشراكة لسياسة الجوار الأوروبية، لا سيما بعد عمليات إعادة التقييم المتتالية في 2011 و2015، وتقييم في خطوة ثانية نطاق العرض الأوروبي الجديد المقدم في شباط/فبراير 2021 باعتباره "تجديدًا". أخيرًا، وفي إطار هذه الأجندة الأوروبية الجديدة للجوار الجنوبي، هل يمكننا النظر في فرصة تحديد مجالات التعاون المبتكر والواعد الذي يمكن أن يحقق تقاربًا في النهج ويعزز الجهود "لتجديد" العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي؟

من خلال مشاركته
النشطة في مختلف
المنتديات الأورو-
متوسطة يسعى
المغرب بدوره دائمًا
إلى معاملة مختلفة
في علاقاته مع الاتحاد
الأوروبي.

تأطير العلاقات بين المغرب والاتحاد الأوروبي في إطار سياسة الجوار الأوروبية

يتمتع المغرب بعلاقات طويلة الأمد ومميزة مع الاتحاد الأوروبي، تميزت منذ تنفيذ سياسة الجوار الأوروبية ومراجعاتها المختلفة بتطور ديناميكي ورغبة مشتركة في بناء شراكة نموذجية في المنطقة الأورو-متوسطة.

يتمتع المغرب
بعلاقات طويلة الأمد
ومميزة مع الاتحاد
الأوروبي، تميزت منذ
تنفيذ سياسة الجوار
الأوروبية ومراجعاتها
المختلفة.

اعتماد الوضع المتقدم في عام 2008 والتوقيع في آذار/مارس 2015 على خطة العمل الخاصة به لتنفيذه بين الطموح المشترك لتعزيز الطبيعة متعددة الأبعاد للشراكة. أولويات الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي التي تم تنظيمها حول أربعة محاور (الوصول العادل إلى الخدمات الاجتماعية، والحكم الديمقراطي وسيادة القانون، والتوظيف والنمو الشامل، وتعزيز قدرات المجتمع المدني)، استفادت من الدعم المالي الذي ينبغي أن يبلغ 1.4 مليار يورو بين عامي 2014 و2020 في إطار أداة الجوار الأوروبية المالية الجديدة (ENI)، التي نشأت عن المبادئ التوجيهية الواردة في البيان الصادر في 25 أيار/مايو 2011، والتي تدعو إلى نهج "المزيد من الأموال للمزيد من الإصلاح".

يعكس إطار الدعم الفردي الذي تم توقيعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، اعتراف الاتحاد الأوروبي بتفرد شراكته مع المغرب (بدأ دعم الإصلاحات في 2011) ويؤكد على ملاءمة التعاون الذي اختاره الاتحاد الأوروبي مع الأولويات الاستراتيجية للمغرب. تتوافق هذه الإرشادات أيضًا مع أهداف اتفاقية الإطار بشأن "الوضع المتقدم وخطة العمل الخاصة به". كما استفاد المغرب من مخصصات إضافية للميزانية ضمن إطار البرنامج متعدد البلدان، والتي تم تخصيصها وفقًا للتقدم المحرز في ترسيخ الديمقراطية (الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، أداة التعاون الإنمائي...).

في أعقاب الحكم
الصادر في 2015
عن المحكمة التابعة
للإتحاد الأوروبي حول
اتفاقية الشراكة
بين الإتحاد الأوروبي
والمغرب، تم تعليق
الحوار السياسي مع
الإتحاد الأوروبي حتى
2019.

لكن، وفي أعقاب الحكم الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2015 عن محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي بإلغاء قرار المجلس الصادر في 8 آذار/مارس 2012 بشأن إبرام صفقة لتعديل اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب، علق الأخير الحوار السياسي مع الاتحاد الأوروبي حتى كانون الثاني/يناير 2019. لم تشهد ديناميكية الشراكة المتأثرة بهذه الفجوة تطورًا نوعيًا على الرغم من استمرار التعاون القطاعي. بسبب الافتقار إلى المشاورات السياسية الرسمية، لم تحدد الشراكة بالتالي أي أولوية جديدة، بينما انتهى إطار الدعم الفردي وتم نشر مراجعة جديدة لسياسة الجوار الأوروبية في تشرين الثاني/نوفمبر 2015. بالاعتراف بحدود استراتيجية 2011 السابقة، بناءً على مبدأ "المزيد من الأموال

لم تشهد ديناميكية
الشراكة المتأثرة
بهذه الفجوة تطوراً
نوعياً على الرغم
من استمرار التعاون
القطاعي.

للمزيد من الإصلاح"، اعتمد تنقيح 2015 نهجاً جديداً يتميز بمزيد من المرونة (التمايز) وتكثيف الملكية المحلية. وفيما يتعلق بالمغرب، قامت المفوضية بتمديد إطار الدعم الفردي حتى عام 2018 وامتد الوضع المتقدم حتى عام 2020.

بفضل مجلس الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي، بدأ في حزيران/يونيو 2019 استكشاف آفاق جديدة تتجاوز الوضع المتقدم من أجل تحقيق "شراكة أوروبية مغربية من أجل الرخاء المشترك". بعد نهج مرّن يتكيف مع الطرفين، سعى البيان الصادر عن المجلس أيضاً إلى أن تكون هناك مرحلة أولية لتحديد المحاور الاستراتيجية للتعاون بين المغرب والاتحاد الأوروبي، والتي يجب أن تكون سارية المفعول اعتباراً من عام 2020. ولذلك، فإن المغرب والاتحاد الأوروبي ملتزمان لمتابعة التفكير المشترك من أجل إعادة تشكيل الرابطة التعاقدية. أيضاً وعلى الرغم من فترة التقاعس من 2015 إلى 2019، فإن المبادئ التي تم التأكيد عليها في إعادة تقييم سياسة الجوار الأوروبية، أي التمايز والملكية المشتركة للإطار التعاقدية، هي في صميم إعادة إطلاق الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي.

نحو شراكة متجددة بين الاتحاد الأوروبي والجوار الجنوبي؟ آفاق للمغرب

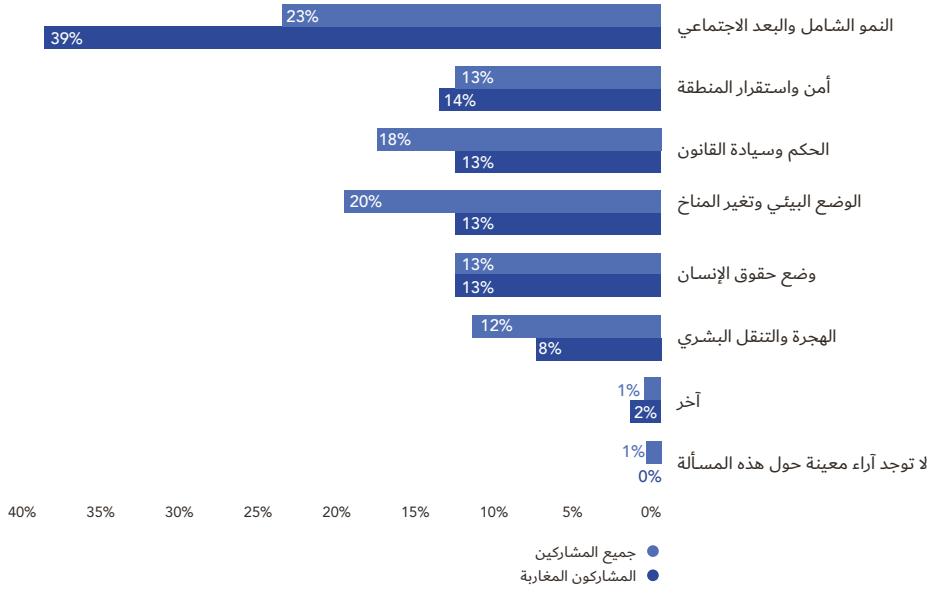
من خلال وضع
التحديات المناخية
والبيئية في صميم
عملها، تطرح سياسة
الجوار الأوروبية
الجديدة فلسفة
جديدة في مراجعة
الشراكة.

بناءً على رؤية الصفقة الخضراء، قدمت المفوضية الأوروبية في البيان المشترك بتاريخ 9 شباط/فبراير 2021 مقترحاً جديداً للجوار الجنوبي يتمحور حول خمسة مجالات رئيسية: التنمية البشرية والحكم الرشيد وسيادة القانون؛ المرونة والازدهار والتحول الرقمي؛ السلام والأمن؛ الهجرة والتنقل؛ والانتقال الأخضر. تهدف الأجندة الجديدة إلى تعافٍ أخضر ورقمي ومرن وعادل، يسترشد ببرنامج التنمية المستدامة بحلول عام 2030 واتفاقية باريس والصفقة الخضراء الأوروبية. من خلال وضع التحديات المناخية والبيئية في صميم عملها، تطرح سياسة الجوار الأوروبية الجديدة فلسفة جديدة في مراجعة الشراكة: ستؤدي المكتسبات التي تم تحقيقها في المراحل السابقة من الآن فصاعداً إلى تطور كبير وآفاق ملموسة. وهي تنص على مقترحات محددة في كل دولة مجاورة يمكن تحويلها إلى خارطة طريق جديدة للعلاقات الثنائية.

يبرز الاستطلاع العام الذي أجراه المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط (IEMed) مع عينة من سكان المغرب أنهم يرون أن النمو الشامل وتغير المناخ يشكلان تحديات وفرصاً مشتركة للشركين.

بينما تُظهر نتائج الاستطلاع أن الإدماج الاقتصادي وتغيير المناخ هما التحديان الرئيسيان المشتركان في المنطقة، غير أن ردود الخبراء المغاربة تعلق أهمية أكبر على الاندماج الاقتصادي باعتباره تحديًا (الرسم البياني 1) وفرصة (الرسم البياني 2).

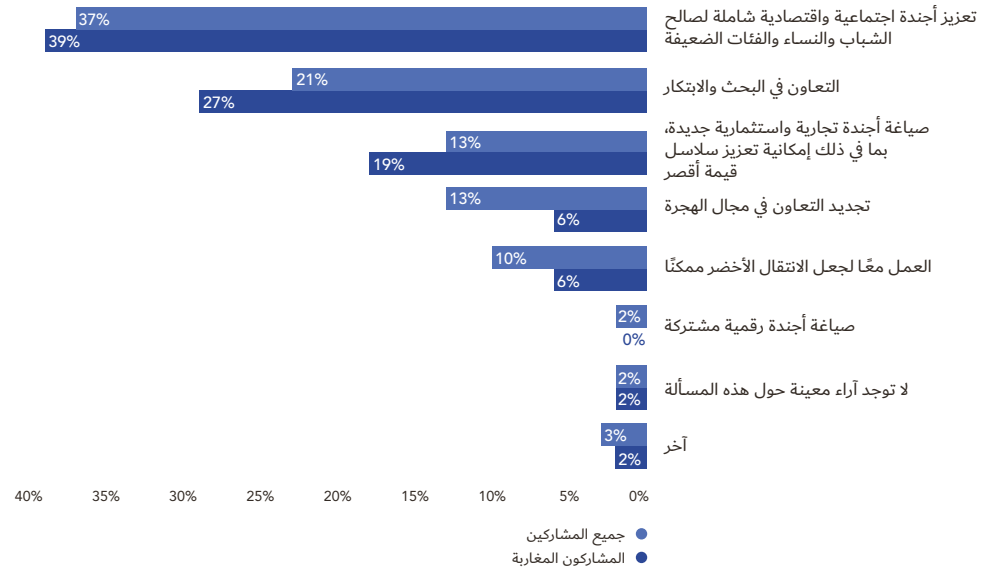
الرسم البياني 1: س 1 أي من التحديات التالية يلزمها بذل جهود أكبر؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميديا

فيما يتعلق بالفرص المتاحة لكل من الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة، يعتبر تعزيز جدول أعمال شامل اجتماعيًا هو الأولوية الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أن ردود الخبراء المغاربة تؤكد أيضًا على أهمية التعاون في مجال البحث والابتكار.

الرسم البياني 2: س 2 ما هي الفرص الرئيسية التي يجب على الاتحاد الأوروبي وشركائه الجنوبيين اغتنامها بشكل مشترك؟ (مرتبة كخيار أول)



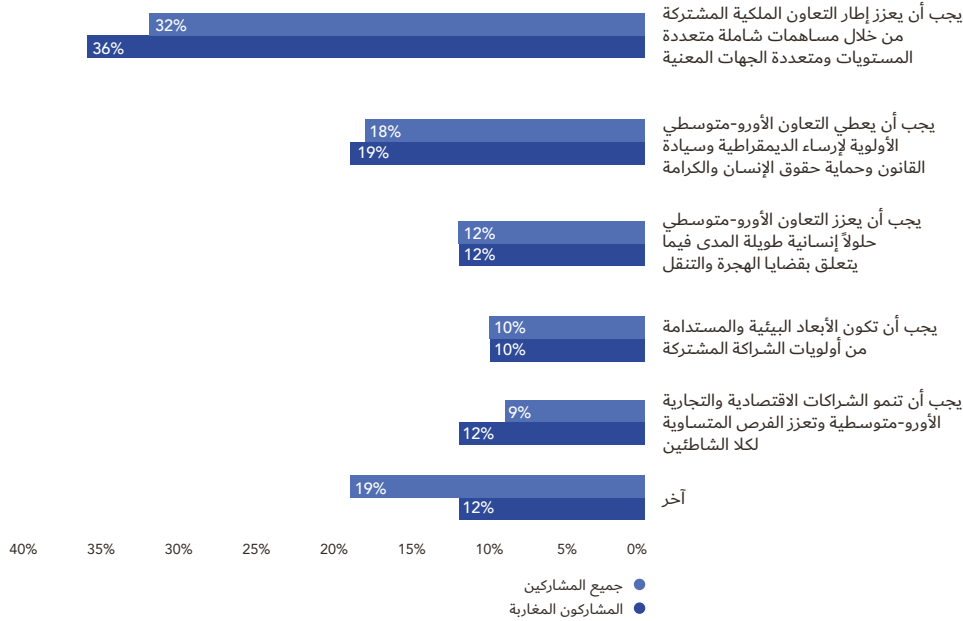
المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

يسعى المغرب إلى تجنب تصور سياسة الجوار الأوروبية فقط من خلال المنظور المالي ويطمح إلى إعادة بناء شراكة متوازنة وفعالة مع مشاركة أكبر من قبل دول الجوار في القرارات.

من وجهة النظر الرسمية، رحب المغرب ببيان 9 شباط/فبراير 2021 وكذلك مشاريعه الرئيسية، والتي تلمي أيضًا أولويات سياسته التنموية والمحاور الأربعة المحددة في "الإعلان السياسي المشترك" بين المغرب والاتحاد الأوروبي المعتمد في حزيران/يونيو 2019. لكن، النوايا التي عبر عنها المغرب من خلال التصريحات والتبادلات مع مختلف القادة الأوروبيين تعطي الأولوية للحاجة إلى تجنب تصور سياسة الجوار الأوروبية فقط من خلال المنظور المالي وهو يطمح إلى إعادة بناء شراكة متوازنة وفعالة مع مشاركة أكبر من قبل دول الجوار في القرارات.

بالتزامن مع هذا العنصر، يُظهر الاستطلاع كيف يُنظر إلى مراجعة إطار التعاون وتحسين إدارته على أنها أهداف يجب تحقيقها بحلول عام 2030.

الرسم البياني 3: س 8 ما الذي يجب أن يتغير بحلول عام 2030 حتى تتمكن من تقييم أن التعاون الأورو-متوسطي ناجح؟ (تم إعداد الفئات من الإجابات المفتوحة)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

لهذا السبب، يرغب المغرب في التعبير عن وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي ليس فقط في دعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولكن أيضاً لضمان حوار دائم وإجراءات مشتركة حول قضايا مثل البيئة والأمن والهجرة والتكامل الإقليمي. في هذا الصدد، فإن التحدي في هذه المرحلة الجديدة من العلاقات الأوروبية المغربية يتمثل في التحديد واتخاذ القرار بصورة مشتركة بشأن دعم الاتحاد الأوروبي لدعم انتقال الاقتصاد المغربي وتوجهه نحو أنماط إنتاج أكثر استدامة وشمولية.

يشارك المغرب في تحويل عمليات الإنتاج لمعالجة تأثير تغير المناخ، ويمكن أن يستفيد من خلال سياسة الجوار الأوروبية الجديدة من الفرص لتحفيز التحول الأخضر والرقمي والذكي لاقتصاده. في إطار التحول في أوروبا نحو زراعة أكثر استدامة، تقدم الصفقة الخضراء بالتالي آفاقاً واعدة للقطاع الزراعي المغربي. بعد أن استثمر المغرب على نطاق واسع في خطته المغرب الأخضر Maroc Vert، يستعد لتنفيذ استراتيجية الجيل الأخضر الجديدة 2020-2030، التي ستفتح الوصول إلى السوق الأوروبية، دون تقييد الحصص، إذا تم تنفيذ تعديل السياسة الزراعية المشتركة (CAP) بشكل فعال. يمكن أن يؤدي الانتقال إلى صناعة خالية من الكربون إلى فتح آفاق للتعاون الابتكاري. المغرب منخرط بقوة في التحول الأخضر لصناعته من خلال اختيار إزالة الكربون من أنماط الإنتاج. تشمل المحاور الرئيسية لخطة الإنعاش الصناعي 2021-2023 وضع المملكة كقاعدة صناعية دائرية وخالية من الكربون. كما

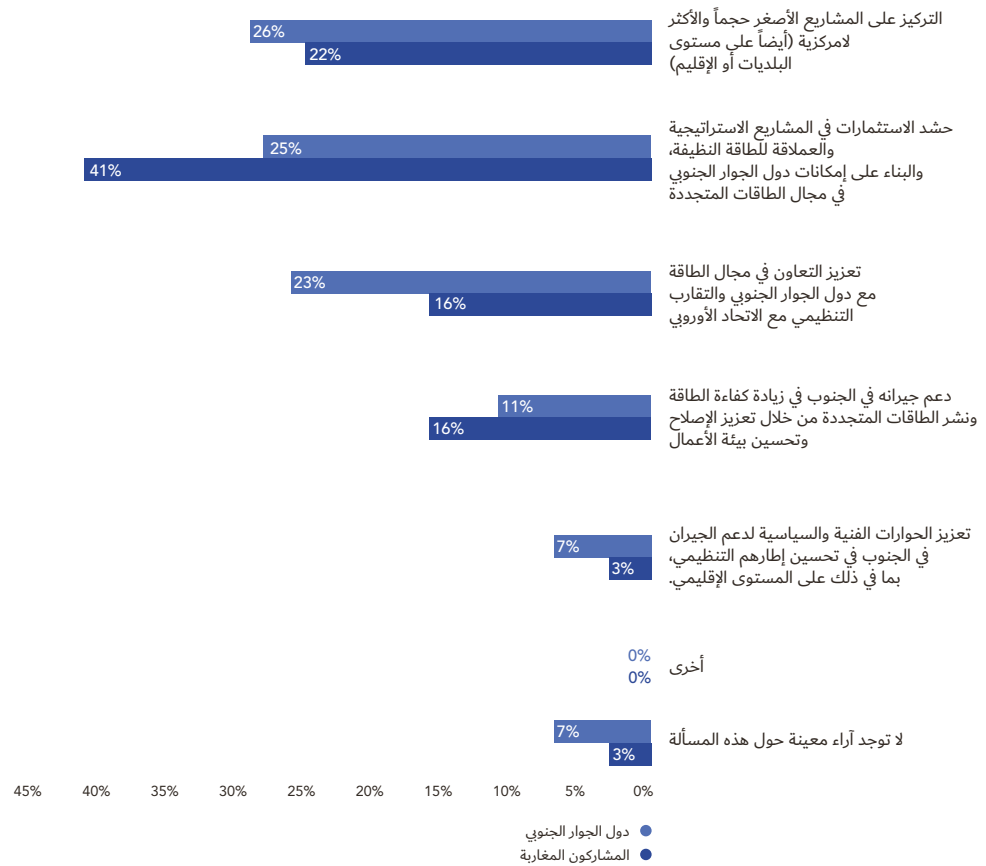
يرغب المغرب أن يتم التعبير عن وضعه المتقدم مع الاتحاد الأوروبي أيضاً في دعم إجراءات مشتركة حول قضايا مثل البيئة والأمن والهجرة والتكامل الإقليمي.

يفتح الانتقال نحو
الطاقة النظيفة
آفاقًا جديدة
للتعاون المبتكر
وهو قطاع تقارب
بين المغرب
والإتحاد الأوروبي.

أطلق المغرب برامج دعم تستهدف المؤسسات الصناعية لتطوير أنماط إنتاج خالية من الكربون ودعم ظهور السلاسل الصناعية الخضراء والحد من التلوث. أخيرًا، يعد الانتقال إلى الطاقة النظيفة قطاع تقارب بين المغرب والإتحاد الأوروبي. تخصص استراتيجية الطاقة الاستباقية المغربية لعام 2030 مكانًا مركزيًا للطاقات المتجددة وكفاءة الطاقة.

في هذا الصدد، تكشف ردود الخبراء المغربية أيضًا عن الدور المركزي للطاقات المتجددة، وهي تختلف بوضوح عن ردود البلدان في بقية المنطقة (الرسم البياني 4)

الرسم البياني 4: س 18 ما الذي يجب أن يفعله الإتحاد الأوروبي لمواكبة انتقال الطاقة لدول الجوار الجنوبي؟ (مرتبة كخيار أول)



المصدر: تم تجميعه بواسطة المعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط بناءً على نتائج استطلاع يورومسكو - يوروميد

إلى جانب مشاريع الطاقة المتجددة الكبرى مع إمكاناتها الكبيرة في مجال الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، يطمح المغرب إلى أن يصبح لاعبًا رئيسيًا في تطوير الهيدروجين الأخضر بسبب موقعه الجغرافي وترابطه في مجال الطاقة وموارد الطاقة المتجددة الاستثنائية.

يعتبر الهيدروجين الأخضر في هذا الصدد حلاً تقنيًا لصناعة إزالة الكربون، ولا سيما في إنتاج الأسمدة. يمكن للاتحاد الأوروبي من هذا المنظور أن يدعم إنشاء نظام بيئي للطاقة حول الأهداف المشتركة، وكذلك ترجمة نقاط التقارب في النهج والأولويات المغربية - الأوروبية، وبالتالي فتح الطريق أمام شراكة ابتكارية بشكل كبير. يمكن أن تؤثر هذه الديناميكية أيضًا على المسارات الخاصة بالاتحاد الأوروبي مع الدول الشريكة وتعزز التعاون مع الجوار الجنوبي في إطار يتسم بتحدي الابتكار والاستدامة والنمو.

بينما كان إعلان برشلونة يهدف إلى خلق منطقة سلام وازدهار مشترك، إلا أنه بعد أكثر من عقدين من الزمان، تواجه منطقة البحر الأبيض المتوسط التحديات التي تفاقمت بسبب تأثير جائحة كورونا COVID-19. تتطلب هذه التحديات تفكيرًا جديدًا بالإضافة إلى مبدأ المرونة في جميع المناهج وتسلط الضوء على الحاجة إلى العمل من أجل المزيد من التضامن، بما يتماشى مع المبادئ التأسيسية للشراكة الأوروبي-متوسطة.

باستخدام
الهيدروجين
الأخضر، وهو حل
تقني لصناعة إزالة
الكربون، يمكن
للاتحاد الأوروبي أن
يدعم إنشاء نظام
بيئي للطاقة ويفتح
الطريق أمام شراكة
مبتكرة إلى حد كبير.